

## مساهمة القطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

### The contribution of the tourism sector to achieving economic growth and the level of employment in Algeria During the period 2000-2018

د. دامي محمد

جامعة الجزائر 3، الجزائر

daami.mohamed@univ-alger3.dz

تاريخ القبول: 2019/06/29

تاريخ الاستلام: 2019/01/20

**الملخص:** يهدف هذا البحث إلى إبراز مساهمة القطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي والمساهمة في الرفع من مستوى التشغيل وركزنا على الفترة التي أعقبت الطفرة النفطية لسنة 1999، فترة 2000-2018، والانتقال من نظام اقتصادي موجه إلى نظام اقتصاد السوق، هذه الفترة التي تبنت فيها الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة تمثلت في تسطيرها لبرامج التنمية الاقتصادية، ولتحقيق هدف هذا البحث اعتمدنا على المعطيات الإحصائية الرسمية المستقاة من الهيئات الحكومية لتبيين وتشخيص زيادة فعالية مساهمة هذا القطاع الاستراتيجي في النمو الاقتصادي والحد من البطالة، وتحريك التنمية الاقتصادية بصفة عامة، كقطاع بديل ومرافق للقطاعات الأخرى في ظل تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي، حيث توصلنا إلى المحدودية وضعف مساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل بالجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** سياحة، قطاع سياحي، نمو اقتصادي، مستوى التشغيل، بطالة.

**Abstract :** This paper aims at showing the Tourism sector role in achieving economic growth and the contribution in raising the level of employment. We focused on the period that followed the oil boom in 1999, between 2000 and 2018; and the shift from an oriented economic system to the market economy. The government adopted in this period a new economic policy represented in highlighting economic development programs. In order to achieve the objective of this research, we relied on official statistical data derived from government instances, to identify and diagnose the increasing effectiveness of the contribution of this strategic sector to economic growth, reduce unemployment and boost the economic development in general as an alternative, and accompanying sector to the other sectors in the light of oil price fluctuations in the world market. We eventually deduced the limited and weak contribution of the tourism sector to economic growth and the level of employment in Algeria.

**Key Words:** Tourism, Tourism sector, economic growth, level of employment, unemployment.

**JEL Classification :** E23, E24, L83, O47

\*مرسل المقال :دامي محمد (daami.mohamed@univ-alger3.dz).

## مقدمة:

صناعة السياحة أحد متطلبات التنمية الاقتصادية لأي بلد، حيث يعتبر زيادة حجم الاستثمارات في صناعة السياحة عنصرا فعالا في تحقيق هذه التنمية، و هذا من خلال توسيع المشاريع السياحية، وتعتبر السياحة صناعة متشابكة مع قطاعات إنتاجية وخدمائية تكملها، ومعلوم أن الاقتصاد الوطني يعتمد على الموارد البترولية التي تشكل عنصرا هاما في دعم قوته، كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي، جعلت الاستقرار الاقتصادي مرهون بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمي، ويعد الاستقرار الاقتصادي هدفا لكل سياسات التنمية في دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، والذي من أهم متغيراته نجد النمو الاقتصادي والبطالة، والتنمية الاقتصادية ترتبط بالتغيرات التي تحدث في العلاقات فيما بين المكونات الأساسية للاقتصاد المعني، ومن بينها العلاقات ما بين القطاعات الإنتاجية و منها القطاع السياحي (Tourism Sector)، هذا القطاع الذي يعتبر من قطاع الخدمات، وتعتمد العلاقات القطاعية على بعض المتغيرات الكلية المحددة للأهمية النسبية لكل قطاع أو فرع والتي منها الناتج الداخلي الخام ومستوى التشغيل، ولتحقيق النمو الاقتصادي والرفع من مستوى التشغيل استلزم اتخاذ إجراءات في مختلف أنواع السياسات الاقتصادية وفي شتى القطاعات الإنتاجية، والتي من بينها القطاع السياحي و الذي له مكانة هامة ضمن أولويات السياسات الاقتصادية في كافة دول العالم، وهذا بالنظر لأهمية هذا القطاع كقطاع استراتيجي مرافق للقطاعات الأخرى، وخيارا قويا لتنشيط التنمية الاقتصادية يمكن أن يساهم في تنويع الاقتصاد والرفع من القيمة المضافة وإنشاء مناصب شغل وهما رهانان أساسيين بالنسبة للاقتصاد الوطني، من خلال كل هذا ارتأينا طرح الإشكالية التالية: "ما مدى مساهمة القطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من البطالة في الجزائر؟".

الإجابة على هذا السؤال الرئيسي يمر حتما عبر الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي نوردتها فيما يلي:

- ✓ ما مدى تأثير السياحة في النمو الاقتصادي والبطالة؟
- ✓ ما مساهمة القطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر؟
- ✓ ما مساهمة القطاع السياحي في الرفع من مستوى التشغيل وبالتالي الحد من البطالة بالجزائر؟.

## ■ فرضيات البحث:

رغم المقومات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها الجزائر سياحيا إلا أنه ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

- ✓ تلعب السياحة نظريا دورا مهما وفعالا في الرفع من النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل؛
- ✓ مساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي بالجزائر متدنية ومازالت بعيدة كل البعد؛
- ✓ مساهمة القطاع السياحي في التشغيل بالجزائر كذلك ضعيفة.

## ■ أهمية البحث:

تكمن أهمية موضوع البحث بالنظر إلى دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، في ظل اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات وما انجر عنه من تبعية تحسن مؤشرات الاقتصاد الوطني بتحسين سعر برمبل النفط في السوق

الدولي، وبالتالي محاولة الانتقال من الاقتصاد الأحادي المعتمد على الريع البترولي إلى اقتصاد متنوع، وذلك من خلال جعل القطاع السياحي قطاع استراتيجي وخيارا قويا لتنشيط التنمية الاقتصادية عامة والمساهمة في النمو الاقتصادي وإنشاء مناصب الشغل خاصة.

#### ■ أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

- ✓ الإحاطة نظريا بموضوع السياحة، النمو الاقتصادي والبطالة؛
- ✓ تبين كيفية تأثير السياحة على النمو الاقتصادي والبطالة؛
- ✓ تبين مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام ومستوى التشغيل في الجزائر.

#### ■ منهجية البحث:

سنعتمد على استخدام المنهج الوصفي في معالجة هذا الموضوع، ولتحقيق أهداف هذا البحث اعتمدنا على المعطيات الإحصائية المستقاة من مختلف المصادر الرسمية.

ومن أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي قسمنا هذا العمل إلى المحاور التالية:

- ✓ الإطار النظري للسياحة والقطاع السياحي.
- ✓ الإطار النظري للنمو الاقتصادي والبطالة؛
- ✓ الإطار النظري لدور السياحة في تحقيق النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل؛
- ✓ مساهمة القطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2018؛
- ✓ مساهمة القطاع السياحي في مستوى التشغيل خلال الفترة 2000-2018؛
- ✓ شروط التنمية السياحية في الدول النامية.

لنختتم هذا العمل بجملة من النتائج على ضوء تحليلنا لهذا الموضوع وعدد من التوصيات.

#### 1. الإطار النظري للسياحة والقطاع السياحي:

لم تعد السياحة مجرد نزوة فقط بل أصبحت دخل وتشغيل واستثمار ووعاء ضريبي، وهذا ما أدركته الحكومات من خلال معرفتهم الأهمية الاقتصادية للسياحة، حيث اتجهت الدول إلى التخطيط السياحي، ومن هنا أصبحت السياحة علما يخضع للدراسة والتحليل، فقد ظهر الخبراء في شتى مجالاتها من بينهم خبراء التخطيط العمراني والدعاية والإحصاء السياحي... الخ (هارون، 2006، ص 123).

##### 1.1. ماهية السياحة:

سنتعرف على مختلف جوانب السياحة، من خلال التطرق إلى تعريف السياحة، صناعة السياحة، السائح، الدولة السياحية، أنواع السياحة، أركان السياحة ومقوماتها.

##### أ. تعريف السياحة، صناعة السياحة، السائح والدولة السياحية:

سنتناول بعض التعاريف الخاصة بالسياحة بالإضافة إلى صناعة السياحة، مفهوم السائح والدولة السياحية.

## 1. تعريف السياحة:

لقد ظهرت تعريفات مختلفة للسياحة وضعت من قبل باحثين وقائمين على مؤسسات دولية، ويرجع سبب الاختلاف إلى وجهات النظر من طرف كل باحث، فالاقتصادي يركز على الجوانب الاقتصادية من خلال أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، بينما رجال الإعلام ينظرون إليها من وجهة نظر إعلامية، ورجال السياسة ينظرون إليها من وجهة نظر سياسية، (هارون، 2006، ص 125). ومن بين أهم تعريفات السياحة ما يلي:

✓ "السياحة صناعة تعتمد على حركة السكان أكثر من حركة البضائع" (هارون، 2006، ص 123)؛

✓ يقترح "S.Kalfiotis" تعريف للسياحة باعتبارها: "حركة مؤقتة للأشخاص سواء بشكل جماعي أو فردي من أماكن إقامتهم إلى أماكن أخرى، من أجل الترفيه أو إشباع حاجات روحية أو لضرورة فكرية، والتي ينشأ عنها أنشطة اقتصادية" (كواس، 2007، ص 22)؛

✓ العالم السويسري "هونزيميز" رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالمي يعرفها بأنها مجموع العلاقات والظواهر التي تتولد من خلال سفر وإقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، بشرط لا يتحول إلى إقامة دائمة ولا ترتبط بنشاط يحقق ربحا للشخص السائح (Burkart, Medlik, 1981, p41)؛

✓ تعريف ماكنشوش وزملائه: "أن السياحة مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح ومنشآت الأعمال والدول والمجتمعات المضيفة، وذلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السياح والزائرين" (الطائي، 2006، ص 23)؛

✓ "السياحة هي عبارة انتقال الإنسان من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان (السياحة العالمية) أو الانتقال في البلد (السياحة الداخلية) لمدة يجب أن لا تقل عن 24 ساعة بحيث لا تكون من أجل الإقامة الدائمة وأغراضها تكون من أجل الثقافة أو الأعمال أو الدين... الخ" (عبد العزيز، 2008، ص ص 23-24)؛

✓ تعرف مفوضية السياحة الوطنية الأمريكية للموارد المعروفة بـ: "USNTRRE"، ذلك النشاط الذي ينتقل فيه الفرد مسافة لا تقل عن 50 ميلا، باستثناء النشاطات التي تنطوي على عمل الفرد، كما رفع مكتب الإحصاء السكاني الأمريكي "USCB" إلى 100 ميل، ومضيفا شرط مكوث المسافر ليلة أو أكثر بعيدا عن مقر سكناه (بظاظو، 2010، ص ص 25-26)؛

✓ تؤكد المنظمة العالمية للسياحة "WTO" على أن السياحة يجب أن تتضمن أربع نقاط رئيسية هي (بظاظو، 2010، ص 30):

- تحرك الناس من مكان إلى مكان خارج مجتمعهم المحلي؛
- توفر جهات القصد السياحية نطاق من النشاطات والخبرات والتسهيلات؛
- تضمن صناعة السياحة مجموعة من النشاطات الاقتصادية الفرعية، هذه الأخيرة تولد دخلا والذي ينتج من خلال العملات الصعبة الأجنبية؛
- الحاجات والدوافع المتنوعة للسائح تتطلب إشباعا، وهذه الحاجات والدوافع تخلق تأثيرا اجتماعيا.

✓ إن السياحة تؤثر وتتأثر بالمحيط الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي، السياسي، البيئي والتكنولوجي، ويمكن تعريفها بكونها نشاطا طاققتصاديا اجتماعيا، يقوم به السائح بغرض الترفيه، التعلم، العلاج، الرياضة... إلخ، من خلال انتقال الأفراد من مقر سكنها لأصلية إلامكانا آخرداخلأ وخارجالبلد، لمدة مؤقتة (ليسبهدفالمجرة أوالإقامة الدائمة).

## أ.2. تعريف صناعة السياحة:

صناعة السياحة صناعة متكاملة ومركبة تدخل فيها عدة نشاطات وفعاليات، وتعتبر صناعة قائمة بذاتها لها مدخلاتها ومخرجاتها، ومن أهم تعاريف صناعة السياحة ما يلي:

✓ صناعة السياحة " تتضمن التنظيمات العامة والخاصة التي تشترك في تطوير وإنتاج وتسويق البضائع والخدمات لخدمة احتياجات ورفاهية السواح" (عبد العزيز، 2008، ص 24)؛

✓ تقوم صناعة السياحة على ستة عناصر هي: المادة الأولية، رأس المال، العمل، الدعاية والإعلان والترويج، النقل، البنية التحتية (عبد العزيز، 2008، ص 76)؛

✓ تختلف صناعة السياحة عن بقية الصناعات التصديرية من حيث طبيعة المنافسة التي تواجهها والآثار المترتبة عنها، فبينما تدفع المنافسة التي تواجهها الصناعات التصديرية إلى تحسينات وتغييرات نوعية على السلع نفسها من أجل مجابهة تلك المنافسة الشرسة، وفي المقابل تدفع المنافسة التي تواجهها صناعة السياحة إلى تهيئة أفضل الظروف التي يتلقى من خلالها السائح الخدمات السياحية التي ينشدها من أجل مجابهة تلك المنافسة من طرف الدول السياحية، لأن الهدف الأساسي لهذه الأخيرة هو العمل على استقطاب وجذب أكبر عدد ممكن من السياح (هارون، 2006، ص 130).

## أ.3. تعريف السائح:

تعددت التفسيرات الخاصة بالسائح، ومن أهم التعريفات نجد:

✓ قال الباحث الانجليزي (اوجيلف) أن إطلاق لفظ سائح على أي شخص تتوفر فيه شرطين هما (عبد العزيز، 2008، ص 25):

- الانتقال من الموطن الأصلي لمدة تقل عن سنة؛

- الإنفاق في المناطق التي يقيمون فيها إقامة مؤقتة أموالا لم يكسبوها في هذه المناطق.

✓ "هو الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصلي أو الاعتيادي ولأي سبب غير الكسب المادي أو الدراسة سواء كان في داخل بلده (السائح الوطني) أو في داخل بلد غير بلده (السائح الأجنبي) ولفترة تزيد عن 24 ساعة وتقل عن ذلك فهو يعتبر قاصد للنزهة" (عبد العزيز، 2008، ص 27)؛

✓ السائح ذلك المستهلك الذي ينتقل بنفسه إلى السلع الاستهلاكية من أجل الحصول عليها مستمتعا بذلك بمتعة السفر وليشبع رغبة من رغباته (هارون، 2006، ص 130).

#### أ.4. الدولة السياحية:

✓ الدولة السياحة هي تلك الدولة التي تمتلك مقومات طبيعية جميلة وساحرة وجذابة تمنح الزائرين متعة لا تتوفر في غيرها من الدول، وكذلك تلك الدول التي تمتلك من التراث الحضاري آثارا تاريخية أو معالم فكرية تمكن الزائرين باكتشافها أو دراستها (هارون، 2006، ص 130)؛

✓ الدولة السياحة تلك الدول التي لها من المقومات الطبيعية والبشرية ما يجعلها مختلفة عن غيرها من الدول، هذا الاختلاف يجعل تدفق الزائرين عليها من أجل التمتع والترفيه أو القيام بدراسات بحثية فيها.

#### ب. أنواع السياحة:

تصنف السياحة وفقا لعدة أسس معينة، ويختلف التصنيف من بلد إلى آخر، ومن أهمها ما يلي (عبد العزيز، 2008، ص ص 52-53):

✓ أنواع السياحة وفقا لغرض: (سياحة قضاء الإجازات، سياحة العمل المؤقت، سياحة العلاج، سياحة التعليم، السياحة الرياضية، سياحة زيارة الآثار والأماكن التاريخية، سياحة المؤتمرات، السياحة الدينية... الخ)؛

✓ أنواع السياحة وفقا للعدد: (السياحة الفردية، السياحة الجماعية)؛

✓ أنواع السياحة وفقا للعمر: (سياحة الطلائع، سياحة الشباب، سياحة الناضجين، سياحة المتقاعدين)؛

✓ أنواع السياحة وفقا لمدة الإقامة: (سياحة أيام، سياحة موسمية، سياحة عابرة)؛

✓ أنواع السياحة وفقا للنطاق الجغرافي: (سياحة داخلية، سياحة خارجية)؛

✓ أنواع السياحة وفقا للجنسية: (سياحة الأجانب أو السياحة العالمية، سياحة المقيمين خارج البلد أو سياحة المغتربين، سياحة مواطني البلد أو السياحة الداخلية).

#### ج. أركان السياحة:

يمكن تقسيم أركان السياحة إلى (مقابلة، 2008، ص ص 28-29):

✓ النقل: يعتبر النقل ركن هام في نشأة السياحة وتطورها، ولذا فإن نشأة السياحة وتطورها مرتبط بتطور وسائل النقل وتوفر طرق المواصلات وخدماتها؛

✓ الإيواء: أول ما يبحث عنه السائح حين وصوله إلى أي دولة، هو البحث عن مكان مناسب للإقامة؛

✓ البرامج: تتمثل في مختلف الرحلات التي يتم برمجتها لتلبية رغبات السياح؛

■ ومن أركان السياحة كذلك نجد (عبد العزيز، 1997، ص 33):

✓ البنية التحتية (Infrastructure): تتمثل في الخدمات القاعدية الأساسية الواجب توفرها لقيام أي

مشروع سياحي، مثل: شبكات المياه، الغاز، الطرق، المواصلات.... الخ؛

✓ البنية الفوقية (Superstructure): تتمثل في مكاتب المعلومات السياحية، وكالات السفر، مكاتب

إيجار السيارات، مترجمين، مكاتب تحويل العملات، الدليل والمرشد السياحي.

هذين الركنين الأخيرين يعتبران القاعدة الصلبة للسياحة.

### د. مقومات السياحة:

للسياحة مقومات طبيعية وأخرى بشرية (هارون، 2006، ص ص 131-132):

#### د.1. المقومات الطبيعية:

من أهم المقومات الطبيعية للسياحة نجد الشواطئ البحرية، الأنهار، المياه المعدنية، الصحاري، الغابات والجبال؛

#### د.2. المقومات البشرية:

تتمثل المقومات البشرية في الجوانب التاريخية، الفنون الشعبية بمختلف صورها وقدرات الدول على تشجيع السياحة.

#### د.2.1. القطاع السياحي وخصائصه:

القطاع السياحي هو جزء من قطاع الخدمات، إلا أنه يتشكل من سلع مادية وأخرى غير مادية، المادية تتمثل في الفنادق، المطاعم والمقاهي... الخ، إما غير مادية كالإجراءات الإدارية... وغيرها، وتتمثل خصائص القطاع السياحي فيما يلي (برنجي، 2009، ص 47):

- ✓ ارتباط وتعدد مكونات النشاط السياحي بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى؛
- ✓ المنتج السياحي غير قابل للتخزين أو النقل من مكان إلى آخر، خاصة وأن الطلب السياحي يتصف بالموسمية، مما يؤدي إلى عدم استقرار مستويات التشغيل في صناعة السياحة، لذا تسعى المؤسسات السياحية إلى ضرورة تحقيق أرباح كافية خلال الموسم، وإدخال جزء من العائد السياحي لمواجهة التراجع خلال الفترات الباقية؛
- ✓ السياحة صادرات غير منظورة، فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان إلى آخر، وعليه فإن الدول المصدرة للمنتج السياحي لا تتحمل نفقات نقل خارج حدودها؛
- ✓ العرض السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر الموارد، الخدمات والتجهيزات السياحية، بل على عوامل أخرى كذلك كأسعار الخدمات السياحية الأساسية أو التكميلية؛
- ✓ الطلب السياحي يتوقف إلى حد كبير على القدرة المالية للسائح، ويتأثر بمستوى الرفاهية الاقتصادية للدولة، والتقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصالات والتقلبات الاقتصادية (الرواج والكساد)، بالإضافة إلى عوامل ثقافية وسياسية يصعب على الدولة التحكم بها والتأثير فيها؛
- ✓ ارتباط الطلب على الموارد والخدمات السياحية بدولة ما بدوافع ذاتية لدى السياح في معظم الحالات، والذي يتصف بمرونة عالية؛
- ✓ تمتع بعض الدول ببعض الموارد السياحية النادرة، يشكل صعوبة لدول أخرى في إنتاج سلع سياحية بديلة؛
- ✓ تمثل صناعة السياحة مجالا لاستخدام التكنولوجيا المتطورة، لذا فهي تتطلب مستويات عالية من الكفاءة والتأهيل في ظل وجود منافسة دولية.

## 2. الإطار النظري النمو الاقتصادي والبطالة:

النمو الاقتصادي والبطالة من أهم المؤشرات التي نالت اهتمام الخبراء والاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية، وذلك بالنظر لأثرهما الكبير على تطور المجتمعات، ويعتبران من أهم متغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي.

### 1.2. ماهية النمو الاقتصادي والدخل السياحي:

سنقوم بتقديم بعض التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي والدخل السياحي.

#### أ. تعريف النمو الاقتصادي:

من بين تعريف النمو الاقتصادي ما يلي:

✓ النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الحقيقي في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، هذا النمو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة (عريقات، 2014، ص 351).

✓ يعرف "معروف هوشيار" النمو الاقتصادي كونه يهتم بزيادة قدرة وقابلية الاقتصاد في بلد ما، على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا كان أم خارجيا (هوشيار، 2005، ص 347)؛

✓ النمو الاقتصادي هو حصول زيادة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي من فترة إلى أخرى في قطر اقتصادي ما، والناتج الداخلي الخام الحقيقي هو مجموع السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، والمقيمة بأسعار سنة الأساس (الأسعار الثابتة) وليس الأسعار السائدة (الأسعار الجارية)؛

✓ النمو الاقتصادي هو حصول زيادة في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي من فترة إلى أخرى في قطر اقتصادي ما، ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي هو حاصل قسمة الناتج الداخلي الخام الحقيقي على عدد السكان.

#### ب. الدخل السياحي (Tourism Income):

الدخل السياحي لفترة ما هو القيمة الكلية الحقيقية لجميع السلع والخدمات التي تنتج من قبل صناعة السياحة لتلك الفترة، ويتم حساب هذا الدخل من خلال (الحميري، 2010، ص 22):

✓ الدخل المتولد عن الأرباح الصافية؛

✓ الدخل المتولد عن طريق إيجار كل ماله علاقة بالقطاع السياحي؛

✓ الدخل المتولد عن الاستثمار في المخزون؛

✓ الدخل المتولد من إنتاج العمل في القطاع السياحي (قيمة إنتاج الساعة الواحدة للعاملين).

## 2.2. مفاهيم عامة حول البطالة:

تعد البطالة من أخطر المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها كل الاقتصاديات، نتيجة لهدر الطاقة البشرية، وما يترتب على ذلك من ضياع في الإنتاج مما يؤثر سلبا على المستوى المعيشي للأفراد المشتغلين من خلال الضغط على

الأجور للانخفاض، والبطالة تعد من عوامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي لأي دولة وتؤثر بصفة أساسية على خطط التنمية الاقتصادية، فآثار البطالة لا تقتصر فقط على الفرد العاطل بل تتعداه لتمس كل طبقات المجتمع.

#### أ. تعريف البطالة:

للبطالة عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

✓ البطالة عدد الأفراد الذين لا يعملون بالرغم من أنهم قادرين على العمل ويبحثون عنه بشكل جدي (يسري، 2004، ص 205)؛

✓ تعرف البطالة لدى الاقتصاديين، على أنها الفرق بين كمية العمل المعروض وكمية العمل المستخدم عند مستوى الأجور السائدة، وذلك خلال فترة زمنية محددة (الطحاوي، 1995، ص 78)؛

✓ يمكن تعريف حالة البطالة على أنها وجود أشخاص ينتمون إلى الفئة النشطة اقتصاديا (قوة العمل)، راغبين في العمل ويبحثون عنه ولكن لم يجدوه.

#### ب. أسباب البطالة:

تحدث البطالة من خلال زيادة العوامل المؤدية إلى ارتفاع عرض العمل وفي نفس الوقت ثبات العوامل المؤدية لزيادة الطلب على العمل، أو نقصان العوامل المؤدية إلى انخفاض الطلب على العمل وفي نفس الوقت ثبات العوامل المؤدية إلى نقصان عرض العمل. من أهم أسباب ارتفاع البطالة ما يلي (عبد الهادي، وآخرون، 2013، ص 189):

✓ انخفاض معدل النمو الاقتصادي وتباطؤه والذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل؛

✓ انخفاض حجم الاستثمارات سواء اكانت داخلية أو أجنبية لأسباب ما؛

✓ التغيرات التقنية في العمليات الإنتاجية بسبب التطور التكنولوجي والعلمي؛

✓ عدم توافق مخرجات النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل؛

✓ الهجرة الريفية وما تسببه من ارتفاع في عرض العمل؛

✓ مخلفات الأزمات الاقتصادية العالمية على الاقتصادات النامية والمتقدمة.

### 3. الإطار النظري لدور السياحة في تحقيق النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل:

لم تعد السياحة في وقتنا الحاضر مجرد نشاط ترفيهي للإنسان بل أصبحت صناعة بدون مداخن لها أبعادها، وأهدافها، لما لها من آثار على كل الجوانب الاقتصادية والسياسة والاجتماعية عامة، بفعل انتقال الملايين من الناس من مكان إلى آخر، ولما لها من دور مهم في التنمية الاقتصادية للدول خاصة، وهذا من خلال المساهمة في رفع معدلات النمو والتخفيض من معدلات البطالة عن طريق مناصب الشغل التي توفرها، وكذلك من خلال توفير الموارد المالية بالعملة الصعبة وتحسين من وضع ميزان المدفوعات، لذا يحظى قطاع السياحة بمكانة معتبرة في اقتصادات دول العالم، حيث تتنافس هذه الاقتصادات من أجل الحفاظ على حصتها السوقية في مجال خدمات السياحة، وتزداد أهمية صناعة السياحة خاصة في الدول النامية والتي هدفها تحقيق الفائض أو على الأقل التوازن في ميزان المدفوعات

وتحقيق فائض في مجال العملة الصعبة، وتحقق صناعة السياحة صادرات غير منظورة (نقل الأموال بواسطة السواح من بلد إلى آخر)، ولعملية انتقال الأموال هذه آثارها على الاقتصاد الوطني في أي بلد، من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي من بينها النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل.

### 1.3. دور السياحة في تحقيق النمو الاقتصادي:

رفع معدل النمو الاقتصادي من الأهداف التي تسعى إليها كافة الدول المتقدمة والنامية، وللسياحة وصناعتها دور مهم في زيادة النمو الاقتصادي واستقراره من خلال ما يلي:

- ✓ صناعة السياحة لها أهمية اقتصادية من خلال ما تجذبه إلى البلد من عملة صعبة ورؤوس أموال، حيث في كثير من الدول تعتمد البنية الأساسية للاقتصاد الداخلي على صناعة السياحة؛
- ✓ تأثر السياحة على نشاط الإنتاج، الاستهلاك، النقل، الرحلات، الاتصالات، الموانئ، المطارات، البنوك وعمليات التجارة الداخلية والخارجية (عبد العزيز، 2008، ص ص 31-32)؛
- ✓ توسع مناخ الأعمال والحصول على صفقات تجارية؛
- ✓ قدرة الدولة على سداد ديونها والوفاء بالتزامات المالية نحو الخارج ومنه توجيه نفقاتها إلى تطوير البنية التحتية المساعدة على زيادة الاستثمار الخاص (عبد العزيز، 2008، ص ص 50، 76)؛
- ✓ تولد زيادة في دخل البلد السياحي عن طريق استهلاك السائح في البلد السياحي أو ما يسمى بالإنفاق السياحي (إقامة، طعام، شراب، بضائع، هدايا، تسليّة، وقود، مشروبات... الخ)، فعندما يدفع السائح مبلغ من النقود مقابل الخدمات التي تحصل عليها، فإن هذا المبلغ يعتبر دخلا لمن يحصل عليه، وهو يقسم إلى جزأين (عبد العزيز، 2008، ص ص 84-86):

أ. الجزء الأول: هذا الجزء يخرج مؤقتا ونهائيا من التداول في الاقتصاد (مدفوعات أثمان السلع المستوردة، أرباح المستثمرين في الخارج، استثمارات خارج الدولة... الخ)، وهذا الجزء من المداخل يطلق عليه "التسرب" leakage، أي انه يتسرب من مجرى التداول في الاقتصاد الوطني؛

ب. الجزء الثاني: يستخدم هذا الجزء في التداول في مجرى الاقتصاد الوطني (استثمار، شراء سلع وخدمات، دفع الأجور... الخ)، ويمثل هذا الجزء (الدورة الأولى للإنفاق)، حيث وعندما يذهب هذا الجزء (الدورة الأولى للإنفاق) إلى أصحابه، أي يعتبر دخولا بالنسبة لهم، هذه الدخول الأخيرة هي الأخرى تقسم إلى جزأين، الأول يتسرب (الجزء المحتجز من كل إنفاق) مؤقتا أو نهائيا، والثاني يدخل في مجرى التداول في الاقتصاد وهو يمثل (الدورة الثانية للإنفاق)... وهكذا إلى أن نصل إلى عدة دورات لإنفاق، ومن خلالها يتضاعف الإنفاق عدة مرات، ولذا سمي بمضاعف الإنفاق، وبذلك فإن زيادة الدخول المتولدة عن الإنفاق السياحي لا تستفيد منها المنشآت السياحية فقط وإنما تستفيد منها أيضا قطاعات أخرى في الاقتصاد الوطني، وهنا نلاحظ انه كلما كان الجزء الثاني أكبر (كلما قل التسرب) أدى ذلك إلى حدوث تأثيرات أكبر في الاقتصاد، حيث يختلف معدل التسرب من بلد إلى

آخر، ويمكن الحصول على مضاعف الإنفاق السياحي (عدد المرات التي يجب أن يتضاعف بها الإنفاق الأولي لمعرفة

$$m = 1 / 1 - (1 - I)$$

حيث:  $m$ : مضاعف الإنفاق السياحي،  $I$ : معدل التسرب

ومن خلال الصيغة الرياضية للمضاعف نلاحظ أن قيمة مضاعف الإنفاق السياحي هو مقلوب معدل التسرب.

✓ الحوافز الحكومية الجاذبة للمستثمرين في القطاع السياحي من خلال دعم المشاريع السياحية (إعفاءات ضريبية، اعتمادات لمشروعات البنية التحتية الأساسية) تنعكس على المستثمرين في المشاريع السياحية بالنفع، ومنه زيادة الناتج الداخلي الخام الكلي (GDP) (البناء، 2009، ص ص 174، 221)؛

✓ الاستثمار الحكومي في القطاع السياحي (Public Investment in Tourism Sector) والذي يكون في ثلاثة أوجه هي: الاستثمار في البنية التحتية، الاستثمار في البنية الفوقية والاستثمار في الأنشطة الاقتصادية التي تكمل قطاع السياحة (الحميري، 2010، ص ص 263-264)؛

✓ تعتبر المشاريع المنجزة في القطاع السياحي وعاء للضريبة التي تحصلها الحكومة، فهي تمثل مصدرا للرسوم التي يتم تحصيلها، سواء أثناء بدء القيام بالمشاريع مثل تراخيص البناء، أو تشغيل المشاريع مثل الفنادق وضريبة الأرباح التجارية على الدخول (هارون، 2006، ص 136)؛

✓ السياحة لها مفعولها أيضا على تحديد القدرات الإنتاجية للأفراد نتيجة تحديد قواهم الجسمية والفكرية نتيجة الترويج عن النفس، كما تؤدي السياحة إلى زيادة النمو الحضري نتيجة الاستثمارات السياحية المقامة (هارون، 2006، ص 137).

### 2.3. دور السياحة في الرفع من مستوى التشغيل:

لمستوى التشغيل دور مهم في الاقتصاد، وذلك من خلال مساهمة العمل في الثروة الوطنية ودوره في تخفيض نسبة الفقر وإرساء الحاجيات الأساسية، وللقطاع السياحي جانبا مهم من هذا الغرض، لأن صناعة السياحة صناعة متكاملة ومركبة تضم كثيرا من أوجه النشاط التجاري، كما يرتبط القطاع السياحي بالعديد من القطاعات الإنتاجية، وبالتالي فالسياحة وصناعاتها مساهمة فعالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الرفع من مستوى التشغيل ومنه تخفيض معدلات البطالة، خاصة في البلدان التي تتميز بنقص الموارد الطبيعية، وهذا من خلال ما يلي:

✓ الإنفاق الحكومي الموجه إلى القطاع السياحي ضمن باب التعليم والتدريب يمثل دعما مباشرا لقطاع السياحة من أجل توفير الكوادر الفنية عالية الكفاءة، ومنه المساهمة في رفع مستوى التشغيل؛

✓ الدعم والمساعدات المباشرة الموجهة للمشاريع العامة في القطاع السياحي يوفر فرص عمل في تلك المشاريع وبالتالي يزيد من مستوى التشغيل (البناء، 2009، ص ص 175، 230)؛

✓ لزيادة الطلب على السلع والخدمات السياحية أثر على زيادة الاستثمارات في صناعة السياحة، هذه الاستثمارات ستؤدي إلى تشغيل عمالة إضافية لمسيرة هذه الزيادة في الطلب من جهة وزيادة معدل إنفاق السياح على هذه المنتجات من جهة أخرى، وهذا ما يسمى في علم الاقتصاد "الاستثمار المحفز والعمالة المحفزة"، ومفهوم

الاستثمار المحفز والعمالة المحفزة هو كل زيادة في الاستهلاك تتطلب كمية إضافية من حجم الاستثمار والعمالة وهذا من اجل زيادة الإنتاج والخدمات بنفس زيادة الطلب أو لزيادة العرض بنفس زيادة الطلب (الحميري، 2010، ص 24-25)؛

■ "لقد أوضحت دراسة أجراها الخبير الاستشاري الدولي (Archer) في منطقة جزر الكاريبي أن العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الإنفاق في التنمية السياحية تؤدي إلى ضعف العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الإنفاق في أي قطاع آخر" (الحميري، 2010، ص 24)؛

■ تبرز العلاقة بين السياحة والعمالة في الجوانب التالية (حماد، عبد، 2013، ص 134-136):

- ✓ يتحدد أثر السياحة على العمالة بأنماط النشاط السياحي، فبعض أنماط السياحة تحتاج إلى عمالة مكثفة؛
- ✓ يتحدد أثر السياحة على العمالة بالمهارات الموجودة محليا، إذ أن السياحة تتطلب حجم عمالة كبير من ذوي المهارات القليلة؛

✓ وجود عمالة من القطاعات الإنتاجية الأخرى مؤثرة في القطاع السياحي، ولذلك يصعب قياس الأثر الحقيقي للسياحة على العمالة من حيث التخفيض في معدلات البطالة؛

✓ معظم العمالة في السياحة تتميز بالموسمية، وهو مفيد خاصة بالنسبة للذين يبحثون عن العمل الموسمي.

■ من بين أنواع فرص العمل المباشرة وغير المباشرة التي يمكن أن تساهم بها التنمية السياحية ما يلي (الحميري، 2010، ص 25):

- ✓ فرص العمل المباشرة: التي تتولد من خلال حاجة السياح الى خدمات وتسهيلات في القطاع؛
  - ✓ فرص عمل غير مباشرة: التي تتولد عن طريق العاملين في الخدمات المكملة للعرض السياحي.
- وتتمثل مناصب العمل في السياحة في الخدمات التي تقدمها الفنادق، النقل والمطاعم، الوكالات السياحية، شبكات الطرق وإنشاء الفنادق وتوسعتها والقرى السياحية.

#### 4. مساهمة القطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2018:

تداخل المنتجات والخدمات للقطاع السياحي مع منتجات وخدمات لقطاعات أخرى شكل عائقا من اجل التعرف الدقيق على مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام (GDP)، حيث قد يتداخل المنتج السياحي مع خدمات مواطني بلد المقصد السياحي مما يشكل صعوبات لمعرفة حجم القيمة المضافة (Gross Value Added) أو حتى فرص العمل التي يخلقها القطاع السياحي، ومهما يكن من أمر فيمكن اعتبار مساهمة العوائد السياحية في الناتج الداخلي الخام (GDP)، أحد أهم الطرق لتبيين دور هذا القطاع في التنمية الاقتصادية، وتظهر أهمية القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام بشكل واضح عندما تشكل السياحة ربع استهلاك السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاعات الصناعية والخدمات الأخرى، ومن الأمور المسلم بها أنه يتولد عن انخفاض النمو الاقتصادي العالمي انخفاض لدخل الأفراد ومن ثم انخفاض معدل الإنفاق على السياحة للفرد، والعكس صحيح تماما، ومن الأهداف

الاقتصادية للسياحة في أي بلد تحقيق أكبر قدر من الإيرادات وذلك من خلال جذب أكبر قدر ممكن من السواح وفي نفس الوقت السعي إلى زيادة عدد الليالي السياحية، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار المشاريع السياحية من جهة وزيادة ربحيتها والمساهمة في مستوى التشغيل من جهة أخرى (الحميري، 2010، ص ص 12-15).

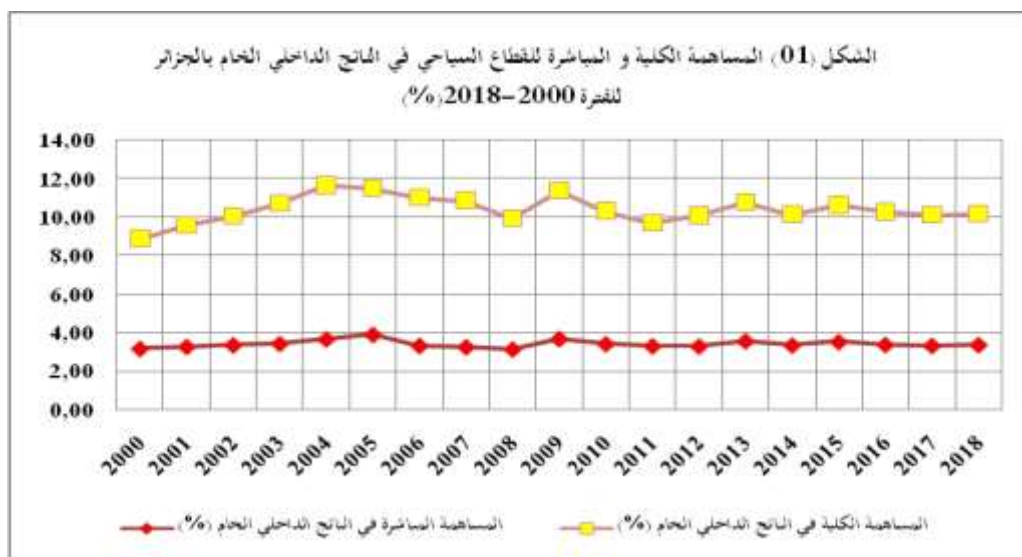
تحقيق الاستقرار على صعيد النمو الاقتصادي يعني تجنب التقلبات الحادة في هذا الأخير وضمان التعافي السريع من آثار الصدمات الاقتصادية حال حدوثها، وتحقيق نمو قائم على مستوى مقبول من التنوع في مصادر الدخل، وفي ظل السياسة الاقتصادية الجديدة المتبناة من طرف الحكومة في فترة 2000-2019، والتي ساهمت بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لعل من أهمها ارتفاع النمو الاقتصادي، وفي ظل كل هذا نتساءل عن مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام وبالتالي الرفع من النمو الاقتصادي اعتبار الجزائر تملك من المقومات والمغريات السياحية الطبيعية ما يجعلها من البلدان الرائدة في هذا القطاع.

### الجدول (01): المساهمة الكلية والمباشرة للقطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام بالجزائر

#### في الفترة 2000-2018

| السنوات | المساهمة الكلية في الناتج الداخلي الخام (%) | معدل نمو المساهمة الكلية | المساهمة المباشرة في الناتج الداخلي الخام (%) | معدل نمو المساهمة المباشرة |
|---------|---------------------------------------------|--------------------------|-----------------------------------------------|----------------------------|
| 2000    | 5,7                                         | 0,00                     | 3,14                                          | 7,17                       |
| 2001    | 6,3                                         | 10,53                    | 3,24                                          | 3,18                       |
| 2002    | 6,7                                         | 6,35                     | 3,33                                          | 2,78                       |
| 2003    | 7,3                                         | 8,96                     | 3,40                                          | 2,10                       |
| 2004    | 8,0                                         | 9,59                     | 3,64                                          | 7,06                       |
| 2005    | 7,6                                         | -5,00                    | 3,88                                          | 6,59                       |
| 2006    | 7,7                                         | 1,32                     | 3,30                                          | -14,95                     |
| 2007    | 7,6                                         | -1,30                    | 3,23                                          | -2,12                      |
| 2008    | 6,8                                         | -10,53                   | 3,11                                          | -3,72                      |
| 2009    | 7,7                                         | 13,24                    | 3,66                                          | 17,68                      |
| 2010    | 6,9                                         | -10,39                   | 3,39                                          | -7,38                      |
| 2011    | 6,4                                         | -7,25                    | 3,28                                          | -3,24                      |
| 2012    | 6,8                                         | 6,25                     | 3,27                                          | -0,30                      |
| 2013    | 7,2                                         | 5,88                     | 3,54                                          | 8,26                       |
| 2014    | 6,8                                         | -5,56                    | 3,32                                          | -6,21                      |
| 2015    | 7,1                                         | 4,41                     | 3,50                                          | 5,42                       |
| 2016    | 6,9                                         | -2,82                    | 3,35                                          | -4,29                      |
| 2017    | 6,8                                         | -1,45                    | 3,30                                          | -1,49                      |
| 2018    | 6,8                                         | 0,00                     | 3,34                                          | 1,21                       |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (Knoema, 2018) "Algeria- Travel and tourism total", [www.knoema.com/contribution to GDP 1995-2018](http://www.knoema.com/contribution%20to%20GDP%201995-2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (01).

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

- نسبة المساهمة الكلية للقطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام بالجزائر تراوحت ما بين 5.7% و 8% خلال الفترة 2000-2018، مع ملاحظة تذبذب معدل نموها من سنة لأخرى حيث تراوحت هذه الأخيرة ما بين -10.53% و 13.24%، كما بلغ متوسطها خلال نفس الفترة 7%؛
- نسبة المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام بالجزائر تراوحت ما بين 3.11% و 3.88% خلال الفترة 2000-2018، مع ملاحظة تذبذب معدل نموها من سنة لأخرى حيث تراوحت هذه الأخيرة ما بين -14.95% و 17.68%، كما بلغ متوسطها خلال نفس الفترة 3.38%.

تبين هذه النسب والمتندنية جدا المكانة الضعيفة التي يحتلها القطاع السياحي في الجزائر ضمن خارطة القطاعات الإنتاجية بالنسبة لمساهمة في الناتج الداخلي الخام وبالتالي ضعف مساهمته في النمو الاقتصادي.

- يمكن إرجاع سبب محدودية وضعف مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام أساسا إلى عدم الاهتمام بتنمية هذا القطاع منذ الاستقلال، والاهتمام أكثر بقطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويفسر ذلك ارتفاع السياحة العكسية (سياحة الجزائريين إلى الخارج)، ويعود السبب في ارتفاع السياحة العكسية إلى ما يلي (بن نعمة، بوروبة، 2016، ص ص 142-144): نقص الخدمات وسوء تسيير المرافق السياحية؛ عدم قدرة المنتج السياحي على جذب السياح الأجانب وحتى المحليين؛ الظروف الأمنية والتي تتمثل في عدم الاستقرار السياسي خلال عقد التسعينات؛ غياب إستراتيجية تسويقية فعالة خاصة بتسويق المنتج السياحي الجزائري سيما عامل الترويج. بالإضافة إلى عدم استغلال القطاع بصورة كبيرة، وهذا بالنظر إلى المقومات الطبيعية والفرص المتاحة.

### 5. مساهمة القطاع السياحي في مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2000-2018:

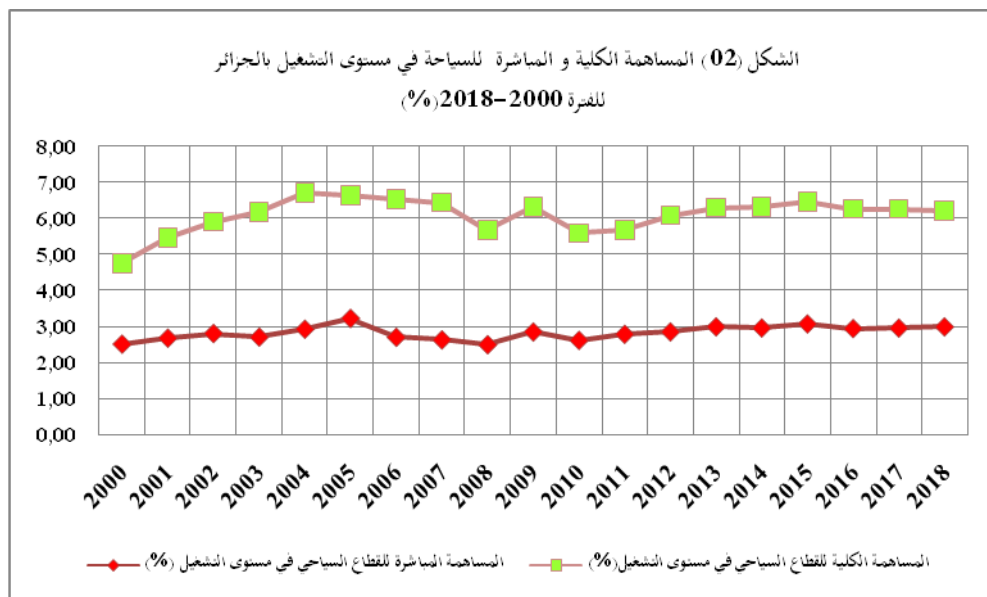
كما أسلفنا سابقا من الأهداف الاقتصادية للقطاع السياحي في أي بلد تحقيق أكبر قدر من الإيرادات، وهذا لا يتأتى إلا من خلال وضع سياسة اقتصادية قطاعية تهدف إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من السواح وفي نفس الوقت السعي إلى زيادة عدد الليالي السياحية لهذا العدد من السياح، هذا الأمر يؤدي إلى استمرار المشاريع السياحية وارتفاع أرباحها من جهة والمساهمة في الرفع مستوى التشغيل وبالتالي محاربة البطالة من جهة أخرى؛ والجزائر تعمل على محاربة البطالة التي تعتبر من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات الاقتصادية الكلية، إذ تحاول الحكومة دائما إتباع سياسات اقتصادية وبرامج تنموية تهدف للرفع من مستوى التشغيل وتفاذي مشكلة البطالة، حيث ساهمت السياسة الاقتصادية الجديدة المتبناة من طرف الحكومة في هذه الفترة، في انخفاض نسبة البطالة، وارتفاع مستوى التشغيل، وفي ظل كل هذا تتساءل عن مساهمة القطاع السياحي في مستوى التشغيل وبالتالي محاربة آفة البطالة. الجدول والشكل التاليين يبين أن المساهمة الكلية والمساهمة المباشرة للقطاع السياحي في مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2018.

#### الجدول (02): المساهمة الكلية والمباشرة للقطاع السياحي في التشغيل للفترة 2000-2018 (بالآلاف)

| السنوات | القوة العاملة الكلية للسياحة | معدل غو القوة العاملة الكلية (%) | المساهمة الكلية للقطاع السياحي في مستوى التشغيل (%) | القوة العاملة المباشرة للسياحة | معدل غو القوة العاملة المباشرة (%) | المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في مستوى التشغيل (%) | مستوى التشغيل الكلي |
|---------|------------------------------|----------------------------------|-----------------------------------------------------|--------------------------------|------------------------------------|-------------------------------------------------------|---------------------|
| 2000    | 292,7                        | -7,72                            | 4,74                                                | 154,7                          | -1,59                              | 2,50                                                  | 6 180               |
| 2001    | 339,1                        | 15,85                            | 5,44                                                | 166,3                          | 7,50                               | 2,67                                                  | 6 229               |
| 2002    | 380,0                        | 12,06                            | 5,89                                                | 180,5                          | 8,54                               | 2,80                                                  | 6 450               |
| 2003    | 412,4                        | 8,53                             | 6,17                                                | 180,4                          | -0,06                              | 2,70                                                  | 6 684               |
| 2004    | 522,7                        | 26,75                            | 6,70                                                | 227,5                          | 26,11                              | 2,92                                                  | 7 799               |
| 2005    | 533,0                        | 1,97                             | 6,63                                                | 258,8                          | 13,76                              | 3,22                                                  | 8 045               |
| 2006    | 578,1                        | 8,46                             | 6,52                                                | 239,0                          | -7,65                              | 2,69                                                  | 8 869               |
| 2007    | 552,7                        | -4,39                            | 6,43                                                | 225,4                          | -5,69                              | 2,62                                                  | 8 595               |
| 2008    | 519,1                        | -6,08                            | 5,68                                                | 227,7                          | 1,02                               | 2,49                                                  | 9 146               |
| 2009    | 597,2                        | 15,05                            | 6,30                                                | 269,1                          | 18,18                              | 2,84                                                  | 9 472               |
| 2010    | 543,2                        | -9,04                            | 5,58                                                | 254,0                          | -5,61                              | 2,61                                                  | 9 736               |
| 2011    | 542,9                        | -0,06                            | 5,66                                                | 266,6                          | 4,96                               | 2,78                                                  | 9 599               |
| 2012    | 617,9                        | 13,81                            | 6,08                                                | 289,2                          | 8,48                               | 2,84                                                  | 10 170              |
| 2013    | 678,3                        | 9,78                             | 6,29                                                | 321,9                          | 11,31                              | 2,98                                                  | 10 788              |
| 2014    | 645,8                        | -4,79                            | 6,31                                                | 302,2                          | -6,12                              | 2,95                                                  | 10 239              |
| 2015    | 682,9                        | 5,74                             | 6,45                                                | 324,6                          | 7,41                               | 3,06                                                  | 10 594              |
| 2016    | 677,6                        | -0,78                            | 6,25                                                | 318,3                          | -1,94                              | 2,93                                                  | 10 845              |
| 2017    | 678,7                        | 0,16                             | 6,25                                                | 320,1                          | 0,57                               | 2,95                                                  | 10 858              |
| 2018    | 685,0                        | 0,93                             | 6,20                                                | 329,5                          | 2,94                               | 2,98                                                  | 11 049              |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Knoema. (2018). "Algeria-Total contribution of travel and tourism to Employment 1995-2018. www.knoema.com & Knoema. (2018). Algeria-Direct contribution of travel and tourism to Employment 1995-2018. www.knoema.com & Ministère des Finances-DGPP. (2018). "Emploi et Chômage 2000-2018 ". www.dgpp-mf.gov.dz.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (02).

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

- نسبة المساهمة الكلية للقطاع السياحي في مستوى التشغيل الكلي بالجزائر تراوحت ما بين 4.74 % و 6.7 % خلال الفترة 2018-2000، كما بلغ متوسطها خلال نفس الفترة 6.08 %، حيث انتقلت القوة العاملة الكلية في القطاع السياحي من 292.7 ألف في سنة 2000 إلى 685 ألف سنة 2018؛
- نسبة المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في مستوى التشغيل الكلي بالجزائر تراوحت ما بين 2.49 % و 3.22 % خلال الفترة 2018-2000، كما بلغ متوسطها خلال نفس الفترة 2.82 %، حيث انتقلت القوة العاملة المباشرة في القطاع السياحي من 154.7 ألف في سنة 2000 إلى 329.5 ألف سنة 2018.

تبين هذه النسب والمتدنية جدا المكانة الضعيفة التي يحتلها القطاع السياحي في الجزائر ضمن خارطة القطاعات الانتاجية بالنسبة لمساهمته في مستوى التشغيل وبالتالي ضعف مساهمته في محاربة البطالة.

## 6. شروط التنمية السياحية في الدول النامية:

لتطوير النشاط السياحي في الدول النامية يجب التركيز على الرفع من عدد السياح واليالي السياحية وزيادة العوائد الصافية وتنوع المنتجات والخدمات السياحية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال ما يلي (الحميري، 2010، ص ص 29-31):

- التوجه نحو تطوير سياحة المتاحف الأثرية والفنية والتاريخية، السياحة العلاجية والصحراوية؛
- التوسع في خلق أماكن إقامة السياح غير وسائل الإقامة الكلاسيكية (الفنادق)، هذه الأخيرة تتميز بارتفاع تكاليفها خاصة فنادق الخمسة نجوم (المستوى المرتفع)، وذلك من خلال إقامة البيوت السياحية وبيوت الشباب التي تكون تكلفتها اقل؛

- تنظيم شروط تعامل الشركات السياحية مع السياح (تقديم خدمات ذات نوعية وبأسعار مدروسة)؛
- منع إدارة الفنادق من الاحتفاظ بجزء من النقد الأجنبي لمقابلة التزاماتها الخارجية، هذا الأمر يعد تسرب للنقد الأجنبي؛
- منع الشركات السياحية سواء كانت عامة أو خاصة من استيراد سلع استهلاكية أو استثمارية، خاصة إذا كانت هناك منتجات محلية ماثلة، وفي حالة المخالفة يجب فرض عقوبات وعدم منح تراخيص الاستيراد؛
- منع دفع تكاليف إقامة السائح بالعملات الأجنبية في بلد المقصد السياحي.

#### الخاتمة:

ساهمت البرامج الأربعة لتنمية الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 2001-2019 في تحسين الكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية، والتي من بينها النمو الاقتصادي والبطالة، وهذا بفضل تحسن سعر برميل البترول وبالتالي مواصلة المساهمة القوية لقطاع المحروقات للاقتصاد الوطني، ولكن بالرغم من النتائج المشجعة خاصة في محاربة البطالة، إلا أن الاقتصاد الجزائري ما يزال يعاني كباقي اقتصادات الدول النامية وبالأخص الاقتصادات الأحادية من اختلال في مسار التنمية الاقتصادية والاعتماد الشبه الكلي على الصادرات النفطية، الأمر الذي جعل الاقتصاد الوطني رهن عامل النفط الذي تحكمه التغيرات في الأسواق العالمية، وهذا ما يجعل تحقيق النمو وتخفيض البطالة يخضع لتغيرات سوق النفط العالمي، وفي ظل هذه المعطيات يستلزم الاعتماد على بعض القطاعات الإستراتيجية، والتي من بينها القطاع السياحي والذي يمكن أن يساهم في تنويع الاقتصاد والرفع من القيمة المضافة وإنشاء مناصب شغل، وفي هذا الإطار وبعد تحليلنا لهذا الموضوع تبين المكانة الضعيفة التي يحتلها القطاع السياحي في الجزائر ضمن خارطة القطاعات الإنتاجية بالنسبة لمساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي وفي الرفع من مستوى التشغيل، حيث تمكنا من تسجيل النتائج التالية:

- ✓ تؤثر السياحة على الزيادة في ناتج البلد السياحي عن طريق ما يسمى بالإنفاق السياحي، هذا الأخير يعتبر دخلا لمن يتلقاه، والذي ينقسم إلى جزأين، جزء يتسرب من مجرى التداول في الاقتصاد الوطني، والجزء الثاني يستخدم في التداول في مجرى الاقتصاد الوطني؛
- ✓ زيادة الدخل المتولدة عن الإنفاق السياحي لا تستفيد منها المنشآت السياحية فقط، وإنما تستفيد منها أيضا قطاعات أخرى في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ ارتفاع الطلب السياحي يؤدي إلى ارتفاع الاستثمارات في صناعة السياحة، هذه الاستثمارات ستؤدي إلى تشغيل عمالة إضافية لمسيرة هذه الزيادة في الطلب من جهة وزيادة معدل إنفاق السياح على هذه المنتجات من جهة أخرى؛

✓ ضعف مكانة القطاع السياحي في المساهمة الكلية والمباشرة في الناتج الداخلي الخام وبالتالي في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث بلغت المساهمة الكلية في متوسطها خلال فترة الدراسة نسبة 7 %، والمساهمة المباشرة بلغت في متوسطها نسبة 3.38 %؛

✓ ضعف مساهمة القطاع السياحي الكلية والمباشرة في مستوى التشغيل وبالتالي في محاربة البطالة، حيث بلغت المساهمة الكلية في متوسطها خلال فترة الدراسة نسبة 6.08 %، والمساهمة المباشرة بلغت في متوسطها نسبة 2.82 %.

ومن أجل رفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي وبالتالي زيادة مساهمته في النمو الاقتصادي وكذلك الرفع من مساهمته في مستوى التشغيل، يمكن تقديم بعض التوصيات، وفي هذا الإطار يمكن تقديم أهم توصية وهي كما يلي:

✓ ضرورة مساهمة القطاع الرائد (قطاع المحروقات) في فترات الازدهار حسب الأسواق الدولية في تفعيل وتنشيط القطاع السياحي، دون أن يكون القطاع الرائد مستقل ولا يقوم بعملية تطعيم هذا القطاع الاستراتيجي، حيث يؤدي غياب عامل التطعيم إلى استمرار ضعف القطاع السياحي، وكذلك جعل مختلف القطاعات الإنتاجية الأخرى في خدمة القطاع السياحي والمساهمة في تنميته؛

بالإضافة إلى ما يلي:

✓ ضرورة الاستفادة من تجارب البلدان الرائدة سياحيا، خاصة تلك التي تلك نفس الإمكانيات المتاحة؛

✓ منح امتيازات مالية وجبائية خاصة بعملية الاستثمار السياحي من أجل الرفع من التنمية السياحية؛

✓ تحقيق التنمية السياحية ليس فقط من خلال زيادة العرض السياحي وإنما تحقيق التوازن بينه وبين الطلب السياحي؛

✓ الاهتمام بالسياحة الجزائرية الداخلية وترقية المنتج السياحي الداخلي وجعله منافسا قويا في السوق الدولي؛

✓ توفير رأس المال اللازم لتمويل قطاع السياحة؛

✓ إعطاء أهمية كبرى للتخطيط السياحي من خلال دراسات الجدوى الاقتصادية والأبحاث السياحية؛

✓ الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال تكوين العاملين في مجال السياحة، وذلك باعتبار العاملين في صناعة السياحة سفراء البلد، وهذا من أجل تحسين نوعية العمل المقدم؛

✓ اهتمام الحكومة بالبنية التحتية في القطاع السياحي وتوفير الجور الملائم للاستثمارات الخاصة؛

✓ الاهتمام بعملية الترويج لبعض أنواع السياحة، مثل السياحة العلاجية والموجودة بكثرة في الجزائر؛

✓ إيلاء أهمية للترويج السياحي خاصة من أجل تنمية المبيعات السياحية؛

✓ تشجيع إقامة السواح لفترة طويلة قدر الإمكان؛

✓ القضاء على السوق السوداء في التعامل بالعملية الصعبة؛

✓ استخدام الوسائل الحديثة في القطاع السياحي؛

- ✓ خلق تواصل مستمر بين معاهد التكوين في القطاع والشركات السياحية؛
- ✓ العمل على وضع نظام معلوماتي وتطويره (الإحصائيات، الاستبيانات)، من شأنه متابعة وتقييم قطاع السياحة والتنبؤ للمستقبل، وهذا من أجل قياس المؤشرات السياحية خاصة فيما يخص الطلب السياحي والعرض السياحي.

#### قائمة المراجع:

- برنجي، أمين. (2009). "الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية". مذكرة ماجستير. فرع الإدارية التسويقية. جامعة بومرداس. الجزائر.
- بظاظو، إبراهيم. (2010). السياحة البيئية وأسس استدامتها. ط1. الوراق للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- بن نعمة، سليمة. بوروية، محمد الحاج. (2016) "دراسة قياسية للإمكانيات السياحية في الجزائر وضرورة استغلالها لتحقيق التنمية المستدامة 2000-2013". مجلة المالية والأسواق: 3(5): 142-144.
- البنا، محمد. (2009). اقتصاديات السياحة والفندقة. الدار الجامعية. الإسكندرية. مصر.
- حماد، عبد القادر إبراهيم، عبد، ناصر محمود. (2013). مدخل الى جغرافية السياحة. ط2. الوراق للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- الحميري، موفق عدنان عبد الجبار. (2010). أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة. ط1. الوراق للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- الطحاوي، منى. (1995). اقتصاديات العمل. مكتبة نهضة الشرف. جامعة القاهرة. مصر.
- الطائي، حميد عبد النبي. (2006). أصول صناعة السياحة. ط2. الوراق للنشر والتوزيع. الأردن.
- عبد العزيز، توفيق ماهر. (2008). صناعة السياحة. دار زهران للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- عبد العزيز، توفيق ماهر. (1997). صناعة السياحة. دار زهران للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- عبد الهادي، سامر. الصرايرة، شادي. عباس، نضال. (2013). مبادئ الاقتصاد الكلي. ط1. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- عريقات، حربي محمد موسى. (2014). مبادئ الاقتصاد الكلي. دار البداية ناشرون وموزعون. الأردن.
- كواش، خالد. (2007). السياحة مفهومها، أركانها، أنواعها. ط1. دار التنوير. الجزائر.
- مقابلة، أحمد محمود. (2007). صناعة السياحة. ط1. دار كنوز للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- هارون، علي أحمد. (2006). أسس الجغرافية الاقتصادية. دار الفكر العربي. القاهرة. مصر.
- هوشيار، معروف. (2005). تحليل الاقتصاد الكلي. ط1. دار الصفاء للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- يسري، عبد الرحمن أحمد. (2004). النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية. ط2. الدار الجامعية. الإسكندرية. مصر.
- Burkart. S, Medlik. (1981). Tourism, Past, Present and Future. 2-ème édition. Book society heimen annprofetionag. London.